الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.34

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
13 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة كريتشلو (نائبة الرئيس) . . . . . (غيانا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-56488X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد حنيف (ماليزيا) تولت الرئاسة السيدة كريتشلو (غيانا)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/66/87)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/66/156 و A/66/161 و A/66/203 وA/66/204 و A/66/216 و A/66/225 و A/66/253 و A/66/254 و A/66/262 و A/66/264 و A/66/265 و A/66/268-272 و A/66/274 و A/66/283-285 و A/66/289 و A/66/290 و A/66/293 و A/66/310 و A/66/314 و A/66/325 و A/66/330 و A/66/342 و Add.1 و A/66/372)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/66/267 و A/66/322 و A/66/343 و A/66/358 و A/66/361 و A/66/365 و A/66/374 و A/66/518؛ و A/C.3/66/2)

١ - **السيد جيراندي** (تونس): قال إن الثورة الشعبية في تونس تعكس بصورة أساسية الرغبة في بناء مجتمع يستند إلى مبادئ المواطنة الحديثة والقيم العالمية للحرية والعدالة والمساواة تُكفل فيه كرامة الجميع وحقوقهم. وإنها لحظة حاسمة في التاريخ تتيح لتونس استعادة مكانتها في مجتمع الدول التي تعتز بهذه القيم المشتركة. وإن تكريس حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة هما من الأولويات الرئيسية لتونس.

٢ - واسترسل قائلا إن الحكومة المؤقتة، تصميما منها على جعل هذه القيم حقيقة واقعة وتحقيقاً لأهداف الثورة، اتبعت نهجا يستند إلى الحقوق، بما في ذلك العفو العام عن جميع السجناء السياسيين من النظام البائد، وحل الشرطة السياسية، والانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وإلى الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وعلى نفس الغرار، فُتحت مكاتب محلية لهيئات ووكالات حقوق الإنسان الدولية في تونس العاصمة.

٣ - واستطرد قائلا إن حكومته ملتزمة بالتعجيل بالإصلاح القضائي ومواءمة القضاء مع معايير مكافحة الفساد، وتقديم المسؤولين عن قتل وتعذيب المحتجين ونهب الثروات الوطنية إلى العدالة. وبالتالي، فقد أنشأت حكومته لجنتين وطنيتين مستقلين للتحقيق في قضايا الفساد والاختلاس وانتهاكات حقوق التونسيين خلال الثورة.

٤ - ومضى قائلا إن تونس تدعم قيم التضامن والعدالة والتعاون العالمية وتدعو المجتمع الدولي بأسره إلى دعم جهودها لاسترداد ثرواتها التي سلبها بغير حق الرئيس المطاح به وأسرته، والتي يحتاجها الشعب التونسي لتغطية التكاليف الاجتماعية — الاقتصادية لمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. وقال إن تونس تحث أيضا جميع الدول التي قُدمت إليها طلبات التسليم القانوني لمرتكبي الجرائم ضد الشعب التونسي حتى يمكن أن يقدموا إلى المحاكم في محاكمات عادلة تتوافر لها ضمانات لحقوق الدفاع وفقا للصكوك الدولية.

٥ - وأردف قائلا إن التزام بلده بحقوق الإنسان أصبح حقيقة واقعة بالنسبة للمواطنين التونسيين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بإجراء أول انتخابات حرة وشفافة في تاريخ البلاد من أجل انتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور جديد وتسمية رئيس يتولى الحكم إلى أن يتم إجراء انتخابات عامة. ويعد الإقبال الهائل للناخبين، الذي تجاوزت

نسبته ٨٠ في المائة في كثير من مراكز الاقتراع، دليلا على تعطش الشعب للديمقراطية والعدالة والحرية. وقال إنه يشيد بالأمم المتحدة والمراقبين الدوليين لدعمهم وكفالتهم لإجراء عملية انتخابية بسلاسة ويقدم عميق الشكر للأمين العام لثقته التي لا تهتز بالشعب التونسي.

٦ - **السيدة ماكلين** (أستراليا): قالت إن الربيع العربي يذكّر بالطابع العالمي بحق لحقوق الإنسان، حيث يلتمس الملايين ممارسة حق يمكن في أغلب الأحيان اعتباره قضية مسلماً بها. وتواصل أستراليا جهودها لإعمال حقوق الإنسان في الداخل والخارج. أما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة فما زالت الكرامة التي يتيحها تكافؤ الفرص أمراً بعيد المنال. وبعد التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مضت أستراليا تكفل تلك الحقوق لكل استرالي ذي إعاقة عن طريق وضع استراتيجية وطنية للتصدي للعقبات التي تعترض تحقيق المساواة وإجراء إصلاح جوهري لخدمات الرعاية ودعم ذوي الإعاقة. وبدأت الحكومة أيضا في إرساء الأسس لنظام وطني للتأمين المتعلق بالإعاقة لكفالة أمن الأشخاص ذوي الإعاقة وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة الكاملة في المجتمع.

٧ - واستطردت قائلة إن الأستراليين من الشعوب الأصلية لهم أهمية خاصة لأستراليا وللبشرية، وتعتبر الحكومة أشكال الحرمان التي يتعرضون لها أمراً غير مقبول. وهي تعمل على سد الفجوة ببذل جهود جديدة لتصحيح عقود من نقص الاستثمار في الخدمات الاجتماعية. ولتحقيق ذلك يلزم العمل في شراكة مع الأستراليين من الشعوب الأصلية، وقد اتخذت الحكومة خطوة هامة في هذا الاتجاه بالاعتذار القومي للشعوب الأصلية في أستراليا. وأنشأت أيضاً هيئات لمعالجة الصدمة النفسية التي يتعرض لها الأستراليون المنتمون للشعوب الأصلية، وإعطائهم صوتا على الصعيد الوطني في وضع السياسات والبرامج، وتقديم المشورة بشأن الاعتراف بالأستراليين من الشعوب الأصلية في الدستور الوطني. وقالت إن بلدها يؤيد إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية ويعمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء للتحضير لعقد المؤتمر العالمي لعام ٢٠١٤.

٨ - واسترسلت قائلة إن أستراليا تحترم التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتعترف به. وإن التطورات الأخيرة في ميانمار تبعث على الارتياح، غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وأستراليا تقف على أهبة الاستعداد لتقوم بدورها. وترحب أستراليا بالتزام المجلس الانتقالي الوطني الليبي باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. غير أن هناك أحداثاً يومية تذكر بأن حقوق المواطنين يجري انتهاكها. وأضافت إن أستراليا تحث الجمهورية العربية السورية على وضع حد فوري للأعمال الوحشية المرتكبة ضد شعبها.

٩ - وواصلت كلامها قائلة إن حكومة بلدها تحث أيضا جمهورية إيران الإسلامية على احترام حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان للجميع. وتدعو حكومة فيجي المؤقتة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة لكفالة العودة إلى الديمقراطية، وهي على أهبة الاستعداد لمساعدتها في هذه العملية. وقالت إن حقوق الإنسان لا يتمتع بها الجميع بعد، ولكن التقدم المحرز ملموس وسريع - وذلك شيء يدعو إلى الفخر ويقوي التصميم الجماعي على بناء مستقبل أفضل للجميع.

١٠ - **السيد خان** (إندونيسيا): قال إن خطة عمل بلده الوطنية الثانية لحقوق الإنسان كانت تتألف من ست ركائز لتحسين إعمال حقوق الإنسان؛ وترتكز خطة العمل الوطنية الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٥) على منجزات خطتي العمل الأوليين وتشمل ركيزة جديدة وهي: توفير خدمات الاتصال على نحو أكثر فعالية للشعب. وبذلك تعطى الأولوية لتعزيز اللجان المحلية حتى تتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١١ - وأردف قائلا إن إندونيسيا تعترف بأن الهجرة يمكن أن تكون عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية والرخاء في جميع البلدان المعنية. بيد أن بلده يساوره القلق إزاء عدم التسامح المتزايد إزاء المهاجرين وتعرضهم لعدد من الجرائم، فضلا عن كون المهاجرين غير الشرعيين كثيرا ما يخشون من طلب الحماية القانونية ويحرمون من التمتع بالحقوق الاجتماعية الأساسية. ومن الضروري تعزيز الجهود المشتركة الرامية لتشجيع جميع البلدان الأصلية وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد على إنشاء آليات لإدارة الهجرة على نحو أفضل وتحسين حماية المهاجرين.

١٢ - ومضى قائلا إن إندونيسيا تتفق مع القول بضرورة مكافحة الاتجار بالبشر وزيادة التعاون الدولي والإقليمي في هذا الصدد. وتنفذ الحكومة تدابير شتى لحماية المرأة والطفل من الاتجار بهم وذلك من خلال خطط عمل وطنية. وعلى الصعيد الإقليمي، قامت إندونيسيا وأستراليا والدول المجاورة الأخرى بدور هام في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار لا سيما من خلال عملية بالي.

١٣ - واسترسل قائلا إن بلده يؤيد الحاجة إلى إدماج نهج قائم على الحقوق إزاء إدارة الكوارث، بما في ذلك حقوق الأشخاص المشردين داخليا، والحق في المسكن الملائم لا سيما في عملية الإصلاح التي تعقب الكوارث. وإن إندونيسيا، بوصفها بلدا معرضا للكوارث الطبيعية، على استعداد لتقاسم أفضل ممارساته في مجال إدارة الكوارث والحد منها. وقد طُبقت هذه الممارسات عقب الكوارث التي اجتاحت إندونيسيا في السنوات الأخيرة، حيث طُبّق برنامج للإصلاح وإعادة البناء اتّبع فيه نهج يستند إلى الإنسانية والتجرّد والحيادية وبروح ''إعادة البناء على نحو أفضل'' و ''توحيد الأداء''. وأخيراً، أشار إلى أن إندونيسيا أصدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قانونا تصدق بموجبه على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعكس التزام البلد القوي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٤ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن حقوق الإنسان ليس منتجاً ثقافياً خصوصيا تصدّره دول لدول أخرى، وإنما هي مبدأ عالمي أساسه الإنسان والحقوق التي لا تقبل التمييز. وقد أعلنت سوريا مؤخرا سلسلة متتالية من الإصلاحات التشريعية الهادفة إلى إحداث تغيير شامل نحو مستقبل أفضل لشعبها. فقد تم إصدار مرسوم تشريعي ينص على حرية إنشاء الأحزاب قُدمت بموجبه وثائق ترخيص لما يزيد على ١٥ حزباً سياسيا جديدا. كما صدر القرار الجمهوري بتشكل اللجنة الوطنية لإعداد مشروع دستور جديد تمهيدا لإقراره وفق القواعد الدستورية. كما تم إنهاء العمل بحالة الطوارئ، وإقرار الحق في التجمع السلمي. وصدر المرسوم الخاص بالقانون الإعلامي الجديد الذي يضمن الشفافية وحرية الإعلام وحماية الصحفيين، وغير ذلك من المراسيم والقرارات والإجراءات التي تم إصدارها في فترة زمنية قياسية ليجعل سوريا بلدا يتمتع قريبا جدا بالتعددية السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث تكون مثالا يُحتذى به في المنطقة والعالم.

١٥ - وأشارت إلى التحركات السلمية البناءة للمتظاهرين الشباب حاملين شعار ''احتلوا وول استريت''، واحتجاجات شباب في العديد من الدول الأوروبية مطالبين بإعادة توزيع الدخل والثروة بصورة متساوية والحصول على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، والحد من تزايد الفقر والبطالة. وأعربت عن قلق بلدها بسبب استخدام قوات الأمن والشرطة للقوة للجم هؤلاء الشباب المتظاهرين.

١٦ - واسترسلت قائلة إن إعلان وبرنامج عمل فيينا دعيا إلى اتخاذ تدابير دولية فعالة لضمان تنفيذ معايير حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسكان الواقعين تحت الاحتلال

الأجنبي. كما دعيا إلى توفير حماية قانونية فعالة ضد انتهاكات حقوق الإنسان لهؤلاء السكان وذلك طبقا للقانون الدولي. وبناء على ذلك، فإن استمرار الاحتلال الأجنبي بحد ذاته يعتبر خرقا خطيرا لحقوق الإنسان. وتدعو الجمهورية العربية السورية للوقف الفوري لاحتلال فلسطين. وأضافت إن المجتمع الدولي مطالب اليوم باتخاذ خطوات ملموسة تتناسب وفظاعة ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، تتمثل، من بين جملة أمور، في اعتقال الآلاف من المواطنين في سجون الاحتلال، من بينهم العديد من ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين ديمقراطيا والتشريد القسري للشعوب العربية الرازحة تحت الاحتلال من بيوتهم وأراضيهم وحرمانهم من الحصول على الغذاء ومياه الشرب.

١٧ - **السيد شوكويهوارا** (بيرو): قال إن بلده انضم إلى صكوك الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان وصدّق عليها، وهو بوصفه أحد الأعضاء المؤسسيين في مجلس حقوق الإنسان، تطوع ليكون من أول البلدان التي جرى النظر فيها في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقال إن بيرو قد عملت أيضا مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وشاركت بنشاط في عمليات استعراض مجلس حقوق الإنسان. ويأمل بلده في توفير التمويل الكافي للمجلس من أجل الحالات غير المنظورة التي تنشأ عن المقررات والقرارات الطارئة، وسيواصل دعم أي عملية تهدف إلى تعزيز عمله.

١٨ - واسترسل قائلا إن ثمة عددا من العوامل مثل الفقر المدقع تعوق التمتع التام بحقوق الإنسان لملايين الناس في أنحاء العالم. وينبغي للدول أن تصّعد من جهودها لمعالجة هذه المشاكل والوفاء بالالتزامات المتعهد بها دوليا. وإن التعاون وبناء القدرات يعززان من فعالية الكفاح ضد الفقر المدقع، وأضاف إن بيرو تدعو الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى دعم التعاون وجهود بناء القدرات في ذلك الميدان، لا سيما في البلدان النامية. وبالنظر إلى أهمية كفالة وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية لمكافحة الفقر المدقع، فإن من الأهمية الجوهرية تنفيذ تدابير للحماية الاجتماعية تستند إلى مبادئ المساواة والمشاركة والشفافية واحترام الأطر القانونية الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فذلك من شأنه أن يمكّن أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع ويشملهم في عمليات اتخاذ القرار.

١٩ - وأردف قائلا إن بيرو يساورها القلق بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين، وتعرب عن أسفها العميق لاعتماد قوانين تجرّم الهجرة غير الشرعية، مما يمس حقوق المهاجرين وكرامتهم. وتعترض بيرو أيضا على فرض الضرائب على التحويلات المالية التي يقوم بها العمال المهاجرون وتدعو الدول الأعضاء إلى إلغاء هذه التدابير التي يمكن أن تفاقم مشكلة الهجرة وتشجع على الاتجار بالبشر والاسترقاق وتضاعف من فقر المهاجرين وأسرهم. وأضاف أن تزايد كراهية الأجانب والتمييز ضد الأجانب كنتيجة للأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة هو أيضا مدعاة للقلق. وإن بيرو التي تلتزم التزاما راسخا بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وبناء مجتمع أكثر عدلا يشمل الجميع، قد أصدرت مؤخرا قانونا بشأن الحق في التشاور المسبق للشعوب الأصلية، وهو قانون يتفق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وقال إن إقامة مجتمعات ديمقراطية أمر أساسي لتعزيز الإدماج الاجتماعي، ومن ثم كفالة المشاركة النشطة من جانب المواطنين وممارستهم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٠ - **السيد عمر** (السودان): قال إن السودان قد صادق على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وضمّنها في التشريعات والقوانين الوطنية. وأشار إلى وفاء السودان بكافة التزاماته تجاه اتفاق السلام الشامل بما في ذلك الاعتراف بدولة جنوب السودان. وأشار إلى توقيع اتفاق

الدوحة لسلام دارفور برعاية دولة قطر. وقال إن وفد بلاده يدعو المجتمع الدولي إلى كفالة حمل الفصائل المتمردة للحاق بقطار السلام وذلك إسهاما في وقف إطلاق النار واحترام حقوق الإنسان.

٢١ - وأعرب عن رغبته في تصحيح بعض المعلومات التي وردت في بيان ممثل الاتحاد الأوروبي. وقال إنه كانت هناك تطورات إيجابية على أرض الواقع مما يتناقض مع دعاوى عدم وجود استقرار. فقد بدأت جذور السلام تترسخ كما ذكر الأمين العام في مجلس الأمن. وأضاف أن الذي خرق اتفاق السلام وأفضى إلى حمل القوات النظامية للسلاح لحماية المدنيين كان تمردا عسكريا وليس حركة شعبية. أما فيما يتعلق بمنطقة النيل الأزرق فقد أشار إلى أن الحاكم المنتخب كان من المتمردين مما أدى إلى سقوط الحكومة التي تساندها الخرطوم، وأرادت السلطات استعادة السلام والاستقرار. وقد عاد النازحون منذ ذلك الحين وهم الآن يعيشون حياتهم الطبيعية مرة أخرى.

٢٢ - واسترسل قائلا إن حقوق الإنسان المتصلة بحرية التعبير تجد في قوانين بلاده وتشريعاتها أهمية قصوى لكونها منصوصاً عليها، وحمايتها مكفولة بموجب الدستور. فعدد محطات البث في الفضاء في السودان تعدى سبع قنوات ويوجد مثلها من المحطات الإذاعية وليس في ذلك جميعا سوى قناة تليفزيونية حكومية واحدة. ولا توجد في بلاده مادة تمنع حرية الرأي والتعبير. وأضاف إن قرار مجلس حقوق الإنسان الذي أنهيت بموجبه ولاية الخبير المستقل لحقوق الإنسان في السودان يجد الترحيب من بلاده ويؤكد أن أوضاع حقوق الإنسان في السودان في تحسن مطرد. وقال إن وفده يعرب عن أسفه لأن هذا التطور الإيجابي رغم أهميته لم يلق حظا من الإشارة في تقرير المجلس الذي ألقته المفوضة السامية أمام هذه اللجنة.

٢٣ - ومضى قائلا إن السودان يؤكد استمرار التزامه بالتعاون مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان من أجل تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان. وإن عالمية حقوق الإنسان تستوجب التعامل مع جميع الحقوق بشمولية. وقال إن وفد بلاده يدعو إلى إيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قدرا من الاهتمام يوازي ما ظلت تلقاه الحقوق المدنية والسياسية من عناية. ولعل الحاجة إلى خلق آليات لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ما زالت قائمة. وقال إن وفد بلاده يدعو إلى إشاعة قيَم التسامح بما يفضي إلى دعم خطوات التحاور بين الأديان والثقافات على أسس متوازية مع إنهاء محاولات فرض منظومة من القيم على أخرى أو مساعي إلغاء الآخر. وقال إن وفده يعلي أهمية الاستعراض الدوري الشامل وسيواصل تعاونه في هذا المجال. ويدعو إلى زيادة الاهتمام بحقوق المستضعفين في المجتمع. وإن جميع البلدان تواجه صعوبات أو مشاكل في حماية حقوق الإنسان. وإن مجلس حقوق الإنسان سيشكل تراثا مشتركا تهتدي به الدول في تعاونها من أجل تحقيق أهداف ومقاصد تعزيز وترقية وحماية حقوق الإنسان.

٢٤ - **السيدة كولونتاي** (بيلاروس): قالت إن بلدها يتبع سياسة تهدف إلى كفالة الرفاهية عن طريق الضمانات الاجتماعية والحريات السياسية. ولقد تحقق نجاح ملحوظ وتم بالفعل بلوغ عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحقيق محو الأمية والقضاء على الفقر بنسبة مائة في المائة. وقد لاحظ المجتمع الدولي هذه الجهود، لا سيما من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل التي اضطلع بها في عام ٢٠١٠. وأضافت إن بلدها قد وافق على أكثر من ثلثي التوصيات وهو ينفذ بالفعل هذه التوصيات عن طريق خطة شاملة تشمل الوكالات الحكومية وهيئات المجتمع المدني ذات الخبرة المطلوبة.

٢٥ - وانتقلت إلى الكلام عن إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد فقالت إن ذلك تطلب أن تعتمد الحكومة خطة وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. واستنادا إلى تقييمات اليونيسيف، أدت التدابير التي اتخذها البلد بهدف خفض معدل وفيات الرضّع إلى خفض ذلك المعدل إلى ٥،٤ وفيات لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وقد قُدمت ستة تقارير وطنية إلى هيئات المعاهدات، وتعمل بيلاروس بنشاط في إعداد مشروع قانون بشأن الانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتلزم المساعدة التقنية من هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتهتم بيلاروس بالحصول على هذه المساعدة للمشاريع المنفذة في هذا الميدان.

٢٦ - واتبعت ذلك بالقول بأن بلدها يرى دائما أن أنشطة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ينبغي تنفيذها عن طريق التعاون والحوار الحقيقي بين الدول الأعضاء وينبغي أن تهدف إلى تعزيز إمكاناتها للوفاء بالتزاماتها من أجل حماية حقوق الإنسان بما يحقق مصلحة جميع السكان. وأضافت أن بيلاروس قد أرسلت رسالة تدعو فيها المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى زيارة البلد كدليل على التزامه القوي بالعمل على نحو بناء مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

٢٧ - وأردفت قائلة إنه لا يمكن أن يكون هناك تسلسل هرمي في حقوق الإنسان، فكلها مترابطة ويكمل بعضها بعضاً ولا تتجزأ. ويجب على هيئات حقوق الإنسان أن تتبع نهجا متوازنا. وينبغي لبعض البلدان أن تكف عن محاولة القيام بدور الواعظ لدول أخرى ذات سيادة، وأن تركز بدلا من ذلك على مشاكلها الداخلية بتعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها. وتابعت تقول إن مما يدعو للقلق أن وفد الاتحاد الأوروبي لم تكن لديه الشجاعة لتحليل حالة حقوق الإنسان في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأمانة وبروح النقد الذاتي.

٢٨ - **السيد شين دونغ - آيك** (جمهورية كوريا): قال إن القبول المتزايد باطراد لمفهوم أن احترام حقوق الإنسان شرط أساسي لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة يبعث على الارتياح على نحو خاص. وأضاف أن التطورات التي وقعت مؤخراً في شمال إفريقيا والشرق الأوسط أكدت من جديد أن على الحكومات الوطنية أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها حتى تحتفظ بشرعيتها. وتابع قائلا إنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية فما زالت هناك حالات عديدة من انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء العالم، وما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب بفعالية وبروح المسؤولية لقضايا من قبيل الفقر والنزاع المسلح والديكتاتورية والتمييز.

٢٩ - واستطرد قائل إن وفده قد دعا دائما إلى وضع حد فوري للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ تدابير فورية لضمان المساءلة. وإن وفده يحث مرة أخرى جميع الحكومات والكيانات المعنية على إيلاء اهتمام لذلك الطلب العاجل. وفي البلدان الخارجة من الأزمات، تعتبر إقامة العدالة الانتقالية أمرا أساسيا للعملية الطويلة الأجل لبناء الدولة. وأضاف أنه لا يمكن تحقيق استقرار دائم ومصالحة حقيقية إلا من خلال التزامات أكيدة بتحقيق المساءلة واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

٣٠ - وأردف قائلا إنه ينبغي السعي إلى مواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، مع كفالة التنفيذ الفعال للصكوك الدولية والاحترام الكامل لآليات حقوق الإنسان في الوقت نفسه. وأضاف إنه في حين يوصَى بشدة بالانضمام إلى مختلف صكوك حقوق الإنسان، فمما له نفس القدر من الأهمية أن تحترم الدول الالتزامات الدولية وتمتثل لها

وأن تتعاون بحق مع آليات حقوق الإنسان ذات الصلة. وأضاف أن بلده يرحب، في هذا الصدد، بإتمام الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، حيث تم استعراض جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣.

٣١ - وتابع قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل، بوصفه أداة بالغة الأهمية لتضييق الهوة بين المعايير والواقع على الأرض، ينبغي ألا يكون مجرد استعراض ونقد عامين. وسيكون المحك الحقيقي لفاعليته في الدورة الثانية، عندما يجري تقييم تنفيذ التوصيات والتحسينات المدخلة على المعايير الوطنية لحقوق الإنسان. وأضاف إن جمهورية كوريا تولي أهمية كبيرة لعملية الاستعراض الدوري الشامل، وستظل ملتزمة بقوة بهذه العملية. وإن جمهورية كوريا، بصفتها من المناصرين بقوة لمبادئ حقوق الإنسان، قد أسهمت إسهاما ملموسا في تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتؤكد من جديد التزامها الذي لا يتزعزع بالتعاون الدولي وتعزيز حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكاتها في أنحاء العالم.

٣٢ - **السيدة الريسي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن دولة الإمارات انضمت إلى غالبية الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تسع اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية معنية بحقوق الإنسان. وتجري الدراسة حاليا للانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وقد قامت بحملات توعية واسعة للتعاون مع الوزارات المعنية بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على فئة العاملات، إلى جانب اتخاذ خطوات عملية بهدف بناء جسور التواصل مع سفارات الدول المصدرة للعمالة.

٣٣ - وأردفت قائلة إن تقرير دولة الإمارات قد حظي في الاستعراض الدوري الشامل بإشادة دولية واسعة النطاق، والتزمت الإمارات بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان حفاظا واستكمالا للدور الريادي المتقدم الذي حازت عليه في مجال إعمال مبادئ حقوق الإنسان وحمايتها. وبناء عليه أصدرت الحكومة قرارا بتشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة التقرير الدوري الشامل في عام ٢٠٠٩، والتي تضم في عضويتها عددا من الوزارات الاتحادية وهيئات المجتمع المدني. وإيمانا من الإمارات العربية المتحدة بأن حقوق الإنسان منظومة دولية تتطلب التعاون والشراكة للوصول إلى أهدافها المرجوة، تواصل حكومتها تقديم دعمها ومساعدتها لبلدان العالم وخصوصا البلدان النامية والفقيرة المتأثرة بالصراعات، وذلك من موقعها كمانح رئيسي في المجتمع الدولي.

٣٤ - واسترسلت قائلة إن الإمارات تلبي الاحتياجات الإنمائية العاجلة لشعوب تلك البلدان، وذلك بصورة منح مالية أو مشاريع إنمائية واستثمارية تقدمها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني فيها. وهي لا تشارك فحسب في الجهود الدولية لتعزيز حقوق الإنسان، ولكن إيمانا منها بأهمية الدور الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان، قررت الترشح لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وتأمل أن تلقى الدعم من الدول الشقيقة والصديقة في هذا الترشح.

٣٥ - واستطردت قائلة إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والوضع السيئ الذي يعيش فيه السكان في غزة جراء الحصار منذ أكثر من ٣ سنوات حتى الآن يمثل خرقا صارخا للقانون الإنساني الدولي. ويعتبر الهجوم الأخير على أسطول الحرية المحمّل بالمساعدات لسكان القطاع دليلا آخر على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وعليه تشدد الإمارات العربية المتحدة على ضرورة رفع الحصار فورا عن قطاع غزة عملا بأحكام القانون الدولي، وتؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة.

٣٦ - **السيد روتيللو** (الأرجنتين): قال إن ضمان الإفلات من العقاب الناتج عن الفراغ الأدبي والأخلاقي في بعض المجتمعات هو أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد حقوق الإنسان. وعلى المجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يجب التحقيق فيها والمعاقبة عليها أينما وقعت. وإن الأرجنتين تؤيد تأييدا كاملا أعمال المقررين الخاصين وتعترف بالإسهام القيّم للمحكمة الجنائية الدولية.

٣٧ - وأردف قائلا إن بلده يؤيد الأعمال التي يضطلع بها المدافعون عن حقوق الإنسان على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، ويعترف بما يقدمونه من إسهام حيوي في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، ويدين جميع الأعمال التي تعوق ذلك العمل سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. ويحث بلده الدول الأعضاء على مضاعفة الجهود لاتخاذ التدابير الضرورية لحماية الأرواح والسلامة الشخصية وحرية التعبير للمدافعين عن حقوق الإنسان، تمشيا مع التشريعات المحلية ومع مبادئ المعايير الدولية.

٣٨ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالتمييز ورُهاب المثليين وانتهاكات حقوق الإنسان على أساس نوع الجنس فهي جديرة باهتمام وثيق ومناقشة عاجلة. وتعترض الأرجنتين على التمييز على أي أساس كان، وترحب بالعمل القيم الذي يضطلع به المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وهي كدولة متعددة القوميات ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز تعمل بنشاط على معاقبة جميع أعمال التحريض على الكراهية لأسباب عنصرية أو دينية أو وطنية. وتكفل الأرجنتين أيضا الحق في حرية التعبير الديني، على اعتبار أن حرية التعبير عنصر أساسي لأي مجتمع ديمقراطي، وأن تقييدها لا يمكن تبريره إلا إذا كان لحماية المصالح الاجتماعية أو حقوق الفرد غير القابلة للتصرف.

٣٩ - وأعرب عن رغبته في توجيه الشكر للمكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة على تقاريرهم، وقال إنه يؤيد الحوار القيم مع مجموعة من الخبراء والممثلين مما أتاح فرصة لإجراء مناقشات مثمرة. و إن بلده سيقدم مرة أخرى بالاشتراك مع فرنسا والمغرب مشروع قرار بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، احتفالا ببدء نفاذ ذلك الصك الهام. وأضاف أن التنفيذ التام للاتفاقية سيكون بمثابة خطوة حاسمة من أجل حماية حقوق الإنسان ومناهضة الإفلات من العقاب، وتدعو الأرجنتين الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية.

٤٠ - **السيد ماكلاي** (نيوزيلندا): قال إن مما له أهمية جوهرية أن يكون هناك مجموعة من الأدوات في إطار منظومة الأمم المتحدة للنظر في حالات حقوق الإنسان الخطيرة في حينها. ويمكن لجميع الدول الإفادة من التعامل المنتظم مع الآليات الدورية مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، فهي ليست ذات أهمية حيوية فحسب في توفير تقييمات شفافة ونزيهة وبناءة وفي مساعدة الدول على تحديد أولويات العمل، بل يمكن استخدامها أيضا على نحو أكثر استباقية. ففي عام ٢٠١٠، دعت نيوزيلندا المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية إلى تقييم أدائها وتعمل حاليا من خلال التوصيات التي انبثقت عن زيارته. وتشجع نيوزيلندا الدول الأخرى على اغتنام الفرص التي يمكن أن تتيحها هذه العمليات.

٤١ - وأردف قائلا إن التطورات العالمية الأخيرة كان لها آثار عميقة على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية في بلدان كثيرة. وقد قوضت الصعوبات الاقتصادية الجارية الفرص وسبل الوصول إلى الخدمات الأساسية في العالم المتقدم النمو والعالم النامي على السواء فأصابت أشد ما أصابت الضعفاء.

وعلى الدول والجهات المانحة بذل قصاراها لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وكفالة إتاحة الفرص الاقتصادية. وقال إنه على الرغم من الحالة المالية العسيرة، فإن نيوزيلندا من بين البلدان التي واصلت زيادة ميزانيتها المخصصة للمعونات في عام ٢٠١١.

٤٢ - ومضى قائلا إن الربيع العربي كانت له آثار هامة بالنسبة لحقوق الإنسان. فقد كانت شجاعة الشباب وتصميمه على تأكيد حقوق الإنسان الأساسية له مصدر إلهام للعالم. وأظهر انهيار الحكومات السلطوية أخطار تجاهل هذه المطالب كما أظهر القوة الهائلة لوسائط الاتصال الجماهيري بوصفها عاملا حفازا للتغلب على الكبت. وقد فتحت هذه التغيرات إمكانات قيام نظام سياسي جديد يستند إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. غير أنها محفوفة بالمخاطر ونتائجها غير مؤكدة في غياب آليات المراقبة والقيود والقواعد. ولذلك فمن الأهمية البالغة للسلطات الانتقالية أن تعنى عناية خاصة بحماية حقوق المواطنين، بدعم كامل من المجتمع الدولي، وأن تضع حدا للإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة وتحقق الطموحات من خلال عملية سياسية شاملة وشفافة. عندئذ فقط يمكن تحقيق ما وعدت به هذه الثورات. وتحسن الحكومات صنعا، حتى تلك الحكومات التي لها سجلات معروفة في مجال حقوق الإنسان، أن تفيد من هذه الدروس.

٤٣ - وتابع قائلا إن مطالبات التغيير التي تُقمع قسرا تكون لها عواقب مشهودة: فتدهور حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية واليمن اجتذب اهتماما دوليا يشوبه القلق، بما في ذلك الاهتمام من جانب مجلس الأمن. وإن التخويف ليس حلا؛ إنما هو فقط يدفع نظم الحكم وبلدانها إلى حافة الكارثة. ويتطلب الأمر اتخاذ خطوات فورية لحقن الدماء وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين والتحرك بحق نحو الانتقال السياسي الموعود به منذ أمد والذي ما زال منتظرا. وفي حين أن الاضطرابات الحالية تعني تحديات جديدة للتمتع بحقوق الإنسان، فإنها تتيح الفرصة أيضا لإرساء قواعد وعلاقات جديدة لتعزيز الأهداف المشتركة لحقوق الإنسان. وأكد من جديد التزام نيوزيلندا منذ القدم بهذه القيم في الداخل والخارج.

٤٤ - **السيدة رشيد** (المراقب عن فلسطين): أشارت إلى التقييمات المفزعة التي قدمها موظفو الأمم المتحدة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين، فقالت إن إسرائيل تخرق التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بوصفها طرفا في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. والاحتلال الإسرائيلي ليس بأي حال من الأحوال وضعا مؤقتا، إذ دام أكثر من أربعة عقود، وأن السلطة القائمة بالاحتلال لا تعير اهتماما لرفاه الفلسطينيين. والأحرى أن أعمالها وسياساتها غير القانونية قد استغلت الشعب وموارده استغلالاً تاماً وأساءت استخدامهما فعليا.

٤٥ - وأردفت قائلة إن الانتهاكات التي لا تحصى تتراوح بين قتل المدنيين الفلسطينيين وتشويههم والهدم المتعمد لديار الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد زادت الممارسات الإسرائيلية الوحشية من الفقر والحرمان في قطاع غزة مقترنة بالحصار غير القانوني على الرغم من الإدانة الدولية الواسعة النطاق. وأصرخ مثال على الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل تمثل في الحملة المحمومة وغير القانونية لبناء المستعمرات للمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وجميع هذه الأنشطة غير قانوني وتعد خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، والأحكام ذات الصلة من القانون العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتمثل أيضا أكبر عقبة في طريق السلام.

٤٦ - واستطردت قائلة إن أعمال الإرهاب والعنف التي يرتكبها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين قد زادت

بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١١ بالمقارنة بعام ٢٠١٠ كله. وإن التهديد الدائم بأعمال العنف والتدمير هو خطر حقيقي وسيزيد من عدم استقرار الوضع المتقلب على الأرض. وذلك يتطلب وقفاً فورياً من جانب السلطة القائمة بالاحتلال التي يجب مساءلتها بالكامل عن أعمال مستوطنيها. وتظل فلسطين تناشد المجتمع الدولي أن يتصرف على سبيل الاستعجال لإرغام إسرائيل على وقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية والوفاء بالتزاماتها والالتزام بصدق بالسعي لإحلال السلام.

٤٧ - واسترسلت قائلة إن المجتمع الدولي قد شهد في عام ٢٠١١ التاريخ وهو يُصنع في المنطقة العربية، إذ خرج الملايين إلى الشوارع مطالبين بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وقد أيد هذه النداءات، بل وتدخل لضمان حماية المدنيين. والفلسطينيون يناضلون من أجل هذه المثل ذاتها منذ أربعين سنة و لم يكن لذلك من نتيجة سوى إنكار طموحاتهم بالقوة وتجاهل طلباتهم للحماية. وتابعت قائلة إن فلسطين تحث المجتمع الدولي مرة أخرى على مطالبة إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها الدولية. ويجب أن يكون لدى المجتمع الدولي الإرادة على أن يطالب إسرائيل بوقف احتلالها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، ومن ثم يتيح للشعب الفلسطيني إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال في دولة فلسطين وفقا لحدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

٤٨ - **السيد هادجيميكائيل** (قبرص): أشار إلى أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية في قبرص واستقلالها وسلامتها قد انتهكت انتهاكا وحشيا من جانب الغزو العسكري التركي في عام ١٩٧٤، فقال إن الاحتلال المستمر لإقليم قبرص قد حرم القبارصة من حق التعايش السلمي لأمد طويل. وقد اتخذت الأمم المتحدة عددا من القرارات لصالح قبرص دعت فيها تركيا إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، والذي وواصلت تركيا الاستخفاف بها بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان مثل التقسيم القسري للأراضي استنادا إلى الأصول العرقية، والطرد الجماعي لمجموعات السكان من ديارهم، والحرمان من حقوق الملكية. وقد كان هناك كم هائل من قرارات الأمم المتحدة وأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تدين الانتهاكات وتثبت مسؤولية تركيا فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين والمشردين. وواصلت تركيا تنفيذ خطة منهجية ومتعمدة لتغيير التكوين الديمغرافي للجزيرة مع وصول مطرد للمستوطنين في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف.

٤٩ - وتابع كلامه قائلا إن إحدى المآسي المترتبة على الغزو هي قضية الأشخاص المفقودين. ولقد سجل الأمين العام في تقاريره المقدمة عدم تعاون تركيا في إعادة رفات المفقودين. وكان يجب على تركيا منذ أمد بعيد أن تستجيب لندائه باتباع نهج أكثر استجابة. فقبرص بها أعلى نسبة من المشردين داخليا كنسبة مئوية من سكانها في العالم، ولا يزال الأشخاص المشردون من القبارصة اليونانيين محرومين من حقهم في حرية الوصول إلى ممتلكاتهم والتمتع بها.

٥٠ - وأردف قائلا إن هناك تصعيداً يبعث على القلق للانتهاكات لحرية الديانة. فيجري بصورة تعسفية رفض طلبات إجراء الاحتفالات الدينية؛ ويتم عمداً تدنيس الكنائس والآثار المسيحية أو نهبها أو تدميرها أو تحويلها إلى مساجد. والمفاوضات جارية منذ ثلاث سنوات بين زعماء القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في إطار المساعي الحميدة للأمين العام. ويتوقف نجاح هذه المحادثات على وضع حد فوري للانتهاك المستمر لحقوق الإنسان في قبرص. وترمي حكومة قبرص إلى استعادة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها ودعمها. ولكي يحدث ذلك يجب إنهاء الاحتلال الأجنبي، ويجب احترام قرارات الأمم المتحدة وذلك ذو أهمية جوهرية لمصداقية المنظمة ومكانتها الأدبية.

٥١ - **السيد تزيراس** (اليونان): قال إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب قبرص يجري انتهاكها منذ ٣٧ سنة نتيجة للغزو العسكري التركي. ومما يدعو إلى الأسف أن الوضع المؤسف لم يتم التصدي له على الرغم من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة العديدة بشأن هذه المسألة. وأضاف إن اليونان ترحب بالتقدم المحرز من خلال أعمال اللجنة المشتركة بين الطائفتين المعنية بالأشخاص المفقودين. بيد أن معظم أسر المفقودين لا تزال ملفاتها لم تغلق بعد. وقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ حكما مفاده أن تركيا لم تحقق في مصير القبارصة اليونانيين المفقودين، ودعا هذا الحكم البلد إلى معالجة هذه المسألة ولكن هذه الدعوة لم تجد التفاتا.

٥٢ - واسترسل قائلا إن قرابة ٠٠٠ ٢٠٠ قبرصي يوناني محرومون من الوصول إلى ديار آبائهم ومن حقهم في ممارسة الحقوق القانونية للملكية وقد تفاقمت المشكلة بسبب البيع غير القانوني لممتلكات القبارصة اليونانيين للأجانب. ويعد تدفق المستوطنين الأتراك إلى المناطق المحتلة انتهاكا لاتفاقيات جنيف. وتأخرت عن أوانها كثيرا التدابير التي اتُخذت مؤخرا لحماية الحقوق التعليمية والدينية للقبارصة اليونانيين المحصورين. فقد هبطت أعدادهم بالفعل من ٠٠٠ ٢٥ في عام ١٩٧٤ إلى ٥٠٠، ولا يزالون محرومين من الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، بينما يجري نهب تراثهم الثقافي والديني أو إتلافه أو تدميره. وأضاف أن اليونان تؤيد تأييدا كاملا مفاوضات إعادة التوحيد الجارية بين الطائفتين التي يقوم بها قادة الطائفتين، وتتطلع إلى التوصل إلى اتفاق شامل قابل للاستمرار وعملي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي.

٥٣ - **السيد شاكيروف** (كازاخستان): قال إن كازاخستان قد أقامت في السنوات الـ ٢٠ منذ نيل الاستقلال دولة ديمقراطية علمانية تحترم سيادة القانون، وأصبحت طرفا في المجتمع الدولي. وقد انُتخب بلده لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠، وذلك اعتراف واضح بمنجزاته، وقدم ترشيحه إلى مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وهو يعول على التأييد لترشيحه. وأضاف إن مرور عشر سنوات على صدور إعلان وبرنامج عمل ديربان للقضاء على العنصرية وكراهية الأجانب وظاهرة الوصم الاجتماعي والانتهاكات الصارخة معناه أن المسألة لا تزال على جدول الأعمال العالمي. وقد أولي اهتمام كبير لتحقيق الوئام بين الأعراق المختلفة والديانات المختلفة في كازاخستان حيث تزيد عدد المجموعات العرقية فيها على ١٠٠ مجموعة. ومنذ عام ٢٠٠٣ استضافت العاصمة ثلاثة مؤتمرات دولية جمعت بين القادة الدينيين من أجل تعزيز السلام من خلال الحوار.

٥٤ - واسترسل قائلا إنه قد أُحرز تقدم في مجال حقوق الإنسان. و قدم بلده تقريره الوطني بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقدمت لجنة حقوق الإنسان ٣١ توصية يجري تنفيذها بنشاط. وقام مقررون خاصون عديدون بزيارة البلد وتتابع كازاخستان تنفيذ توصياتهم. وكثير من هذه التوصيات قامت عليه سياستها القانونية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وأفضى ذلك إلى اتباع نهج أكثر إنسانية إزاء قانون العقوبات والإصلاح القضائي والرصد العام لأنشطة الوكالات الحكومية.

٥٥ - ومضى قائلا إن هناك تحسناً ملحوظاً في حماية حقوق المواطنين في الدعاوى القضائية، بما في ذلك إدخال نظام المحاكمات باستخدام المحلفين، ومحاكم الأحداث. وقد اتخذت تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين لكفالة إتاحة فرص متساوية لهما وسُن قانون بشأن الوساطة. وهذه المنجزات تدل على فعالية التدابير التي اتُخذت لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وستظل كازاخستان ملتزمة بهذه العملية وتكييفها مع الاحتياجات الحالية والمعايير الدولية.

٥٦ - **السيد آنغ شو بن** (سنغافورة): قال إن بلده يؤيد الحكم المؤقت الذي قضى به رئيس الجلسة والذي يستند إلى المبدأ القائل بأن الدول الأعضاء التي تمثل تجمعات رئيسية يجب أن تتكلم قبل الوفود المراقبة التي تمثل تجمعات رئيسية. وقال إن العالم يواجه قائمة طويلة من التحديات ولا يزال تحقيق السلام والرخاء بعيد المنال. وقد أثبت التاريخ أنه يمكن في الأوقات المضطربة إيجاد الفرص للتغيير وحشد الإرادة السياسية للتغلب على التحديات المشتركة. وعلى جميع الدول واجب توفير الحكم الرشيد للتمكين من تحقيق النمو وتحقيق الطموحات إلى بلوغ أحوال معيشية لائقة والتمتع بالحقوق. بيد أن لكل دولة أن تختط مسارها - ولا يمكن فرضه عليها من جانب جهات فاعلة خارجية. وفي حين يصدق القول بأن طريقة معاملة الدولة لمواطنيها لم تعد بعد أمرا خاصا بها وحدها، فإن من المغالطة افتراض أنه يمكن للبلدان الأخرى أن تحدث تغييرا في البلد إذا لم يكن شعب الدولة المعنية مستعدا أو راغبا في هذا التغيير.

٥٧ - وأردف قائلا إن سنغافورة تتبع نهجا عمليا وواقعيا إزاء حقوق الإنسان: فهذه الحقوق ليست موجودة كمُثل طوبوية لا يمكن فصلها عن السياقات التاريخية والدينية والاجتماعية — الثقافية. فكل دولة مسؤولة عن تقرير الكيفية التي توفق بها بين المصالح والحقوق المتعارضة ولا بد للتغيير أن يهتدي بالضرورة بمصالح الشعب، والتوازن بين الحقوق والواجبات، والقيود الجغرافية والديمغرافية والاجتماعية للبلد. وما أظهره الربيع العربي هو أن التغيير الحقيقي والدائم لا بد أن ينبع من الداخل.

٥٨ - واسترسل قائلا إنه لا يمكن تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن حقوق الإنسان إلا عند الاعتراف بتنوع البشر وقبول التفاعل الحر بين جميع الأفكار. وأضاف قائلا إن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بصدد صياغة إعلان بشأن حقوق الإنسان يؤمل أن يسهم في إجراء مناقشة عالمية هادفة بشأن حقوق الإنسان تتسم بروح التواضع. فلا يمكن أن يُجنى أي نفع من الفرض القسري لمعايير حقوق الإنسان لمنطقة بعينها على منطقة أخرى. وللأسف، تفتقر أعمال اللجنة في أغلب الأحيان إلى التواضع، حيث يُغرَق الخطاب في نيويورك وجنيف في مستنقع السياسة المحلية والاختزال التبسيطي. ومن الممكن أن يكون الأداء أفضل من ذلك، ومن مصلحة المجتمع الدولي والأفراد تشجيع واحترام التعددية في الأصوات والآراء.

٥٩ - **السيدة ثاكور** (الهند): قالت إن احترام حقوق الإنسان هو الأساس لأي مجتمع متحضر، والحق في التنمية عنصر أساسي من حقوق الإنسان. وإن السياق العالمي المتغير يستلزم اتباع نهج منسق جيدا بشأن التعاون الإنمائي، وإن إقامة شراكة عالمية تستند إلى حقوق الإنسان هي أفضل أساس لذلك.

٦٠ - وانتقلت إلى الكلام عن الإرهاب فقالت إنه أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد التمتع التام بحقوق الإنسان، إذ أنه انتهاك لأهم الحقوق الأساسية للضحايا - وهو الحق في الحياة. وهو يمثل أيضا عدوانا على الديمقراطية والكرامة الإنسانية والتنمية. وعلى الرغم من أن المسؤولية الأولى لأى حكومة هي حماية شعبها، فإنه يجب عليها مراعاة مسؤولية حماية حقوق الإنسان، وتحقيق توازن بين التصدي بفعالية للإرهاب واحترام القانون الدولي احتراما تاما. ولا يمكن لبلد أن يكون بمعزل عن الخطر العالمي للإرهاب، ويلزم بذل جهد جماعي لضمان عدم إساءة استعمال مناقشات حقوق الإنسان لتحقيق مآرب سياسية ضيقة أو طموحات إقليمية.

٦١ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بالزراعة التعاقدية وما يرتبط بها من أخطار وقيود، هناك بالفعل دور رئيسي على الدول أن تقوم به من أجل حماية الأفراد من مخاطر الزراعة التعاقدية وكفالة الحق في الغذاء لصغار المنتجين

والفقراء. بيد أن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لا بد أن يكملها تعاون دولي، وهو أمر لا غنى عنه لتقاسم أعباء العولمة وفوائدها. ولذلك فإن إصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية أمر ذو أهمية جوهرية ويجب أن يأخذ في الاعتبار تعزيز مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نموا والمجتمع الدولي في عملية اتخاذ القرار على الصعيد العالمي حتى يفضى بصورة أيسر إلى تنمية عادلة ومستدامة تحترم حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن عددا من البلدان مدين بأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع ديونه لوكالات ائتمانات التصدير، مما يضاعف في أغلب الأحيان مسؤولية الديون السيادية على الحكومات، وتترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للتنمية المستدامة. وبالتالي فإنه يلزم بذل جهد دولي متضافر للنظر في العواقب غير المقصودة لهذه الإجراءات.

٦٢ - واسترسلت قائلة إن الهند تتوجه بالشكر للأمين العام لتقاريره القطرية الخاصة بالهند، بما في ذلك التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وترحب بجهود جارتها الرامية إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن عقدها للبرلمان الوطني وللمجالس المنتخبة. وقالت إن الهند تقف على أهبة الاستعداد لتقاسم خبراتها البرلمانية - وقد دعت رئيس مجلس النواب في برلمان ميانمار على رأس وفد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وعرض رئيس الوزراء كافة المساعدات اللازمة لتعزيز الانتقال إلى الديمقراطية.

٦٣ - وتابعت قائلة إن حكومة الهند الديمقراطية العلمانية المتعددة القوميات وقضاءها المستقل ووسائطها الإعلامية ومؤسسات حقوق الإنسان المستقلة بها، ومجتمعها المدني المفعم بالحيوية كلها دليل على نجاحها في كفالة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بفعالية. والهند، باعتبارها أكبر ديمقراطية في العالم، تعتبر من المشرف لها أن تساند قيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ولن تتوقف عن القيام بذلك.

٦٤ - **السيد استارتشيفيتش** (صربيا): قال إنه لا يوجد بلد يتسم سجله بالكمال فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ومنذ التغييرات الديمقراطية التي جرت في عام ٢٠٠٠، تجري صربيا إصلاحات تشريعية ومؤسسية شاملة، لا سيما في ميدان حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وحققت نتائج ملموسة. وأعرب عن رغبته في أن يوجه انتباه اللجنة مرة أخرى إلى حالة حقوق الإنسان المتردية في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا. فما زالت هناك مشاكل كبيرة والتقدم المحرز ضئيل فيما يتعلق بحقوق السكان الصرب وغير الألبان، لا سيما فيما يتعلق بعودة المشردين وحماية العائدين. وإن إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد في عام ٢٠٠٨ يزيد من تقليص إمكانات تحقيق تحسن كبير في مجال حقوق الإنسان.

٦٥ - وأردف قائلا إن الإحصاءات تشير إلى أن الذين عادوا من الصرب وطائفة الروما وغير الألبان الذين أُكرهوا على مغادرة كوسوفو في عام ١٩٩٩، وعددهم ٢٥٠ ٠٠٠، كانوا أقل من ١٠ في المائة، وكثير من الذين يعودون بالفعل إلى ديارهم يواجهون في أغلب الأحيان عقبات ومعوقات إدارية تعترض عودة ممتلكاتهم كما يواجهون العداء من السكان المحليين. ومن أصل الـ ٤٣٧ مجتمعا محليا التي كان يسكنها الصرب في السابق تم تطهير ٣١٢ منها تطهيرا عرقيا. وفي السنوات الإثنتي عشرة التي كانت كوسوفو فيها تحت إدارة الأمم المتحدة سُجل وقوع ٧ ٠٠٠ اعتداءً بدنيا قُتل فيها ١ ٠٣٧ من صرب كوسوفو ومن غير الألبان وجُرح ١ ٨١٨ بجراح شديدة. ولا يقدم مرتكبو الجرائم بدافع عرقي إلى القضاء إلا نادرا، إذا ما قُدموا أصلا، وأي تحقيقات يُشرع فيها يتم التخلي عنها لعدم توافر الأدلة.

٦٦ - واستطرد قائلا إن هناك ثقافة عامة للإفلات من العقاب على جرائم الحرب أو الجريمة المنظمة. ويؤدى ضعف

نظام حماية الشهود وعدم كفاءته إلى تخويف الشهود والتحرش بهم وأحيانا قتلهم، أو وفاهم بصورة مشتبه فيها، في القضايا المرفوعة ضد شخصيات هامة. واستشهد باستفاضة من تقرير يصف المشكلة كان قد قدم إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأضاف أن هناك بعض الأمثلة الصارخة للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يتعرض لها السكان من غير الألبان؛ وهناك أمثلة كثيرة أخرى لانتهاكات حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن العثور عليها في العديد من التقارير المقدمة من الأمين العام والمنظمات الدولية الرئيسية.

٦٧ - ومضى قائلا إن أحد دواعي القلق الرئيسية لحكومته تقرير مجلس أوروبا المعنون ''المعاملة اللاإنسانية للسكان والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو''، المقدم من المقرر السيد ديك مارتي، والذي يتضمن ادعاءات خطيرة بارتكاب جرائم غير مسبوقة خلال الصراع الذي دار في عام ١٩٩٩ وما بعده. ذلك التقرير الذي ذكر انتهاكات تشمل عمليات اختطاف وتعذيب وإجراء عمليات جراحية قسرية وإزالة الأعضاء الداخلية للمختطفين المقتولين من أجل بيعها في السوق السوداء الدولية، دفع مقررا خاصا سابقا معنيا بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، وهو السيد فيليب ألستون، إلى تقديم تقرير بهذا الشأن. واتضح من هذين التقريرين وقوع تجاوزات خطيرة وينبغي التحقيق فيها تحقيقا جنائيا وأن هناك عدم تعاون متعمداً من جانب السلطات الألبانية.

٦٨ - وتابع قائلا إن المدعين العامين الصرب المعنيين بجرائم الحرب شرعوا في الإجراءات التمهيدية، ولكن طلبات التعاون التي وجهوها لنظرائهم الألبان لم يُستجب لها. وعقب اعتماد تقرير مارتي، أعربت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عن استعدادها للتحقيق في المزاعم الواردة فيه ومحاكمة المرتكبين. و لم ينتج عن التحقيقات الأولية نتائج ملموسة ذات شأن نظرا لقصور برنامج حماية الشهود ولأن فريق التحقيق الخاص لم يبدأ عمله إلا مؤخرا.

٦٩ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أن الحكومة الصربية ترحب بدور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فإنها على استعداد للتعاون مع فريق التحقيق. بيد أن البعثة ليس لديها الولاية ولا الاختصاص القانوني لإجراء تحقيق شامل. وإن عدم التعاون يتطلب إيجاد أساس قانوني قوي للتحقيق في الجرائم والمحاكمة عليها: وهنا يكون دور الأمم المتحدة بالغ الأهمية. أما مسألة الاتجار بالأعضاء فتتطلب مزيدا من التوضيح، ونظرا لخطورة الادعات الواردة في تقرير مارتي فإنها لا ينبغي اعتبارها مسألة صربية فحسب، وإنما هي شأن عالمي.

٧٠ - وتابع قائلا إن التحقيق السليم في مسألة الاتجار بالأعضاء هو جزء من مسألة أكبر وهي استكشاف مصير أولئك المفقودين، وأن صربيا مقتنعة بأن ذلك جزء هام من عملية مصالحة بين بلغراد وبريشتينا. وقد بدأت عدة جولات من المحادثات تؤتي أكلها قبل الاستفزاز الذي قامت به بريشتينا من جانب واحد والذي أدى إلى توقف الحوار وزاد الحالة الأمنية سوءا بالنسبة للسكان في شمال كوسوفو. وأكد التزام صربيا من جديد بحل جميع المسائل العالقة عن طريق حوار حقيقي وبروح من الحل التوفيقي، وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول مستدامة.

٧١ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): أعرب عن رغبته في إبداء تحفظ بلده على النهج الذي اتخذه المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة في تقريره (A/66/254) حيث تناول بصورة تعسفية مسألة الإجهاض. وقد أعطت تقارير أخرى أيضا وزنا غير مستحق لمسائل لا تعتبر حقوقا مقبولة للجميع، وهذه الجهود

يمكن تفسيرها على أنها محاولات متعمدة لتحويل التركيز عن قضايا لحقوق الإنسان أخطر شأنا.

٧٢ - وأردف قائلا إن دستور بنغلاديش، الذي يجسّد مبادئ وأحكام الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، يكفل الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، ويتضمن أحكاما خاصة لكفالة حقوق المرأة والطفل والأقليات. وتولي حكومته أولوية عالية للإعلان المعني بالحق في التنمية، إذ تعتبر أن حقوق الإنسان والتنمية ينبغي أن يمضيا جنبا إلى جنب من أجل تحقيق النجاح. وينبغي النظر إلى الحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الإنسان. وبنغلاديش طرف في جميع الصكوك العالمية لحقوق الإنسان - وذلك دليل على التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها - وتراجع بانتظام التشريعات المحلية لمواءمتها مع الصكوك المختلفة.

٧٣ - ومضى قائلا إن بنغلاديش صدقت في آب/أغسطس على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. فالمهاجرون لهم قيمة كبيرة للبلدان الأصلية وبلدان المقصد، و أى تدابير تُتخذ للتمييز ضدهم أو وصمهم سيكون لها آثار سلبية على المجتمع في الأجل الطويل. وقال إن بلده يفي بالتزامات تقديم التقارير لهيئات المعاهدات، وهو عضو في مجلس حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٦، ويظل يجري حوارا بناء مع المجتمع الدولي. وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان حقوق الإنسان الأساسية للجميع ولا يمكن أن يكون من المغالاة التركيز على ما للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من أهمية. وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجه بنغلاديش، بما في ذلك قلة الموارد والقدرات، فهي ملتزمة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٧٤ - **السيدة سلمان** (ماليزيا): قالت إن ماليزيا تتبع نهجا كليا إزاء حقوق الإنسان وترى أن جميع البلدان يجب أن تعزز هذه الحقوق وتحميها مع احترام الخصوصيات الوطنية والإقليمية والظروف الثقافية و الاجتماعية و السياسية. و إنه من المهم، في عالم يأخذ بالعولمة بشكل متزايد ويشترك في نفس القيم،كفالة تمتع الجميع بجميع الحقوق - ليس فقط الحقوق المدنية والسياسية ولكن أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن الاتجاه الدولي الحالي نحو تسييس حقوق الإنسان لا يخدم تلك الحقوق.

٧٥ - وأردفت قائلة إن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها مبدأ أساسي لماليزيا منذ أن أصبحت دولة ذات سيادة، ويكفل الدستور حقوق الإنسان الأساسية المكرسة في الإعلان العالمي. وأن ماليزيا بوصفها مجتمعا يتسم بتنوع عرقي وديني، تعين عليها أن تكفل عدم مساس حقوق الأفراد بحقوق المجتمع، وأن التسامح أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الوحدة في إطار التنوع الذي كان دوما من عناصر قوة بلدها.

٧٦ - واسترسلت قائلة إن ثمة تشريعات محددة لحقوق الإنسان مثل قانون الطفل لعام ٢٠٠١ وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٨، قد سُنت ضمن الإطار القانوني للبلد كجزء من الجهود التي يبذلها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وامتثالا للصكوك الدولية في هذا المجال. وقد سحبت ماليزيا في عام ٢٠١٠ تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى اتفاقية حقوق الطفل. وفي عام ٢٠١١ وافقت الحكومة على الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وتبحث حاليا إمكانية الانضمام إلى مختلف الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان وذلك بإنشاء لجان فرعية فنية محددة.

٧٧ - وتابعت قائلة أن ثمة دليلا آخر على التزام البلد يتمثل في إنشاء لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا في عام ١٩٩٩، وهي هيئة مستقلة مخولة سلطة التحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ومكلفة بالتوعية بحقوق الإنسان

عن طريق التعليم. وتعترف ماليزيا بالحق في التنمية، ولكنها ترى أن الغرض من التنمية هو تهيئة بيئة تمكن جميع المواطنين من التمتع بحياة طويلة وصحية. ولا يمكن للنمو الاقتصادي وحده أن يكفل الوئام الاجتماعي.

٧٨ - ومضت قائلة إن رئيس الوزراء قد أعلن في أيلول/سبتمبر إلغاء قانون الأمن الداخلي موضع الخلاف، الذي كان الهدف منه منع التخريب والجريمة والعنف المنظم من خلال الاحتجاز الوقائي. وسيتم صياغة قانونين جديدين ليحلا محل هذا القانون بهدف صيانة السلام والرفاهية على قدم المساواة مع الديمقراطيات الحديثة والمتطورة. وماليزيا ملتزمة بتحقيق الهدف السامي المتمثل في تحقيق المعايير السامقة لحقوق الإنسان للجميع وهي على استعداد للعمل على نحو بناء مع الدول الأعضاء الأخرى.

البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد

٧٩ - **السيد بط** (باكستان): تكلم ممارسةً لحق الرد فقال إن باكستان تولي أهمية كبيرة لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وذلك يتجلى في كونها دولة طرفا في سبعة صكوك أساسية وفيما تبذله من جهود على الصعد الإقليمية والوطنية والعالمية لحماية حقوق الإنسان، وقد تم تناول ذلك تفصيلا في بيان سابق. وتجد باكستان لزاماً عليها الرد على الملاحظات التي ليس لها مبرر بشأن قانون الكفر في البلد — وهو قانون قد صيغ في ظل الحكم البريطاني لكفالة السلام بين الأديان. وأُدخل عليه تعديل طفيف خلال الثمانينات، والمسألة قيد النظر من جانب برلمان باكستان. وأي محاولة لاستخدامها لإثارة النزاع تعتبر تغريراً لا داعي له والجميع في غنى عنه.

٨٠ - **السيد جوهرة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بعض الدول الأعضاء تشن حملات ضارية باسم حماية الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، ولكنها لا تقر بأن هناك جماعات إرهابية مسلحة في الجمهورية العربية السورية. وهذه الدول، عند الحديث عن حقوق الإنسان، تكون هي نفسها على القوائم السوداء - والجميع قد سمع عن انتهاكات حقوق الإنسان والمذابح التي جرت في فييت نام ولاوس وكمبوديا والجزائر والمستعمرات الأفريقية السابقة؛ والتعذيب والمعاملة المهينة في أبو غريب وغوانتانامو. وقال إن بلده يقع في قلب منطقة متفجرة نتيجة للسياسات الاستعمارية والاحتلال الإسرائيلي وقد عانى أيضا من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٨١ - واستطرد قائلا إنه في حين يجوز لبعض البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تقدم النصح، ليس لدى الدول الغربية دروس يمكن أن تلقنها لحكومته. فهي نفسها ابتكرت سبلاً جديدة لانتهاك قانون حقوق الإنسان. ولا بد للولايات المتحدة أن تكف عن إعطاء الدروس - فهي معزولة بالفعل داخل الأمم المتحدة، حيث صوّت ١٨٦ بلدا ضد حصارها المفروض على كوبا. أما النرويج فليس لها تاريخ استعماري، ولذا فهو يحث ذلك البلد على عدم الانصياع لمناورات الدول الاستعمارية أو الوقوع في شرك تسييس حقوق الإنسان. وأوروبا كانت وراء الاسترقاق الأسود وسجلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان أبعد من أن يكون سجلا مجيدا. فهي تنتهك حقوق طائفة الروما وحقوق المسلمين، الذين يتعين عليهم تأدية الصلاة في مرائيب لعدم وجود مساجد في العواصم الأوروبية. والاتحاد الأوروبي ينهب الموارد في البلدان النامية وهو ليس هناك لتعزيز الحقوق ولكن لانتهاكها.

٨٢ - **السيدة آل خليفة** (البحرين): قدمت الشكر إلى الاتحاد الأوروبي لتفهمه للتدابير الجادة والإيجابية التي اتخذتها الحكومة، وبخاصة إنشاء لجنة التحقيق المستقلة. وأعربت عن رغبتها في أن تؤكد من جديد الآمال المعرب عنها بأن تلبي النتائج التي توصلت إليها اللجنة احتياجات الشعب بوصفها

إحدى أولويات الحكومة. وقالت إن اللجنة قد مُنحت حرية كاملة لاستجواب أي شخص بدون تدخل. وفيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي المخالفات، ذكّرت ممثل الاتحاد الأوروبي بقرار المدعي العام بتسليم مرتكبي المخالفات إلى المحاكم المدنية، مما يبدد أي شكوك في شرعية الإجراءات. وقد رحب بذلك الأمين العام والخبراء على السواء.

٨٣ - واستطردت قائلة إن الحكومة ستسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية وفقا للدستور والصكوك الدولية. فقد جرى التأكيد على أن هناك سلسلة من الانتهاكات التي ارتكبت ضد قادة المعارضة وتستوجب التحقيق. وقالت إن الحكومة قد اتخذت كل تدبير ممكن، دون أي طلب خارجي بأن تقوم بذلك، ومن شأن هذه التدابير أن تكفل احترام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وجميع هذه التدابير استهدفت حماية حقوق المتهمين وتعزيز المصالحة.

٨٤ - **السيدة كامينو** (كوبا): قالت إنها استمعت إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية يسرد قائمة طويلة لبلدان الجنوب التي يُزعم انتهاك حقوق الإنسان فيها. وليس لدى الولايات المتحدة أساس أخلاقي للحكم على كوبا، لا سيما أنها كانت مسؤولة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من قبيل الرحلات الجوية السرية لوكالة الاستخبارات المركزية، حيث كان يُعذّب السجناء المختطفون وتُرتكب الفظائع في غوانتانامو والأراضي الكوبية التي يحتلها ذلك البلد احتلالا غير قانوني.

٨٥ - وأردفت قائلة إن كوبا تدافع عن حق الجميع في القيام بتظاهرات سلمية وتحمي المناصرين لحقوق الإنسان وفقا للإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وتلجأ الحملة الموجهة ضد كوبا إلى التلاعب السياسي الذي تُشوه فيه الحقائق وتُختلق فيه السيناريوهات من جانب المؤسسات الإعلامية المتعددة الجنسيات، وتُمنح الحماية للإرهابيين المعادين لكوبا. ولم ولن يحدث في كوبا إلقاء القبض على أحد أو محاكمته مطلقا بسبب التعبير السلمي عن آرائه أو ممارسة حقه في حرية تكوين الجمعيات - وهي حقوق مكرسة في دستور كوبا ويدعمها القانون الدولي.

٨٦ - ومضت قائلة إن الولايات المتحدة قد كذبت عندما قالت إن المواطن المحتجز هو أحد العاملين في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وكان يحاكم ببساطة لاتصاله بالجالية اليهودية. وهو كان مشتركا في عملية سرية وارتكب جرائم يعاقب عليها أيضا وفقا لقانون الولايات المتحدة. وقالت إن الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا هو أحد العقبات الرئيسية التي تعترض التمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع الكوبيين، وقد أبدت الجمعية العامة التأييد لكوبا بتوصيتها برفع هذا الحصار.

٨٧ - **السيد طومسون** (فيجي): كرر التأكيد على التزام فيجي الذي لا يتزعزع بالوفاء بحسن نية بالتزاماتها بموجب الميثاق، استنادا إلى المبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقال إن فيجي ستجري انتخابات عامة حرة ونزيهة في عام ٢٠١٤ - وللمرة الأولى في تاريخ هذه الدولة دونما اعتبار للعرق. وأضاف أن قادة من ١٢ بلدا من بلدان المحيط الهادئ وقّعوا في اجتماع رفيع المستوى عقد مؤخرا بلاغا يؤكد من جديد على الإطار الاستراتيجي للتغيير وخارطة الطريق لفيجي، بوصف ذلك عملية وطنية ذات مصداقية لاستعادة وضع فيجي كدولة قومية حديثة. وتنص خارطة الطريق على صياغة دستور جديد للقضاء على التصنيف العنصري المفرِّق الذي تضمنته الدساتير السابقة، فقد عقدت العزم على التحرك قدما نحو إقامة مجتمع يستند إلى المساواة والعدل الحقيقيين، واحترام كرامة الجميع وإلى الديمقراطية المستدامة. وتعترف فيجي ممتنة بالعروض الكثيرة من المجتمع الدولي لتقديم المساعدة من أجل تحقيق أهداف خارطة الطريق.

٨٨ - واستطرد قائلا إنه إذ يعترف بأن من مسؤولية فيجي تصميم وتحقيق شكل الديمقراطية المستدامة الخاص بها فإنه يقر بأن هناك نواحٍيَ يمكن لفيجي فيها الإفادة من عروض المساعدة هذه. ويأمل في أن يبدي شركاء فيجي التجاريون والإنمائيون، القدامى والجدد، التفهم اللازم ويقدمون المساعدة المطلوبة لكفالة ترسيخ الديمقراطية الحقيقية المستدامة. وقد كانت التأكيدات الأخيرة بتقديم الدعم من العوامل المشجعة لبلده.

٨٩ - **السيد كوهونا** (سري لانكا): قال إن بلده يدرك حق الإدراك الحاجة إلى متابعة عملية المصالحة السياسية، وذلك هو ما تفعله الحكومة. ولذلك فقد أنشأت لجنة الدروس المستفادة والمصالحة وهي مخولة ولاية عريضة لدراسة جميع جوانب النزاع. وقد أنشئت تلك اللجنة بعد أقل من ١٨ شهرا من انتهاء النزاع، فأنهت بذلك حقبة سوداء من عنف إرهابي لا نهاية له. ومن المتوقع صدور تقريرها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقد أكدت الحكومة أنه سيقدم إلى البرلمان، حتى يحظى التنفيذ بتأييد واسع النطاق.

٩٠ - واسترسل قائلا إن الاستمرار في طلب إجراء تحقيق مستقل يشتم منه رائحة التفضل الأبوي ولا يتفق مع المبادئ الراسخة للقانون الدولي، التي تتطلب من الدولة ذات السيادة أن تتعامل مع تجاوزات حقوق الإنسان بنفسها. وإن سري لانكا تعي تماما الحاجة إلى الامتثال لذلك الطلب. أما فيما يتعلق بفريق الخبراء الذي أنشأه الأمين العام، فقد أعلنت مرارا أن الحكومة لا تعتبر تقرير الفريق تقريرا عادلا أو منصفا أو متسقا مع الحقائق الثابتة؛ فكثير من الأكاديميين يرون فيه عيوباً خطيرة. ومن المحيّر أمر تلك المصادر الخفية التي ما زالت هناك وراء النزاع في سري لانكا. ومن الصعب مواجهة هذه التحديات ما لم يتم بيانها على نحو أكثر اتساقا.

٩١ - وأردف قائلا إن الحكومة اتخذت مجموعة من التدابير، وهي: إعادة توطين قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين وتأهيل وإعادة نحو ١٠ ٠٠٠ مقاتل سابق وقرابة ٦٠٠ من الجنود الأطفال، وأنفقت بلايين الدولارات لاستعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي وكل ذلك تم في ٣٠ شهرا فقط. وستواصل سري لانكا فعل ما يلزم لاستعادة السلام والرخاء وتحقيق أفضل ما يمكن لمستقبلها. ولسوء الحظ أن المقتضيات السياسية المحلية لا تزال تفرض تطبيقا انتقائيا وتمييزيا للمعايير الدولية، مما أدى إلى ضعف الاحترام لتلك المعايير.

٩٢ - **السيد جانغ إيل هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يرفض تماما الادعاءات ذات الدوافع السياسية والتي لا أساس لها الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وبعض البلدان الغربية الأخرى. فهذه الادعاءات لا علاقة لها بالحماية والتعزيز الحقيقيين لحقوق الإنسان، إذ أن شيئا من هذه الانتهاكات لم يحدث في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٩٣ - واستطرد قائلا إن من المعروف جيدا أن الولايات المتحدة هي بؤرة الانتهاكات لحقوق الإنسان. ففي رحاب تمثال الحرية ترتكب جرائم العنف والتمييز العرقي والجنسي والتعذيب وإساءة معاملة الأقليات. كذلك قتلت الولايات المتحدة مئات الآلاف من الأبرياء في الخارج تحت ستار الحرب على الإرهاب. وينضم الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة في محاولة لممارسة الضغط على بلده باسم حقوق الإنسان وليس له سلطة أدبية لنقد حالة حقوق الإنسان هناك. وبدلا من وصم البلدان الأخرى وإلقاء اللوم عليها يُحسن الاتحاد صنعا أن يدرس سجل حقوق الإنسان المشين والملطخ بالعنف والتمييز والتجاوزات الأخرى في الدول الأعضاء فيه.

٩٤ - وفيما يتعلق بمشروع القرار الموجه ضد بلده الذي أشار إليه الاتحاد الأوروبي، قال إن حكومته أعلنت تكرارا أنه غير مقبول بالمرة وأنها لن تذعن لذلك الضغط. وأضاف أن وفد بلده يرفض أيضا المزاعم السخيفة التي تصدر عن اليابان بشأن عمليات الاختطاف. فهذه المسألة قد حُلّت تماما نتيجة للجهود المخلصة المبذولة لتنفيذ إعلان بيونغ يانغ لعام ٢٠٠٢. وإذا كانت هناك أي حالات اختطاف يجدر مناقشتها فهي تخص الكوريين الذين اختطفتهم اليابان قسرا خلال احتلالها العسكري لبلده الذي دام ٤٠ عاما وعددهم ٨،٤ ملايين كوري. وينبغي لليابان أن تقدم تعويضاً عن ماضيها المثقل بالجرائم. وما تثيره من ضجة بشأن مسألة الاختطاف إنما هو لصرف الرأي العام عن مسؤوليتها عن الاعتذار لضحايا جرائمها المرتكبة ضد الإنسانية وتعويضهم.

٩٥ - **السيد بوداك** (تركيا): قال إنه نظرا لما شاب اتهامات ممثل اليونان من تضليل، فإنه لا يجد بداً من أن ينعش ذاكرة زميله فيما يتعلق بتواريخ النزاع. إذا كانت تركيا قد قررت فعلا غزو واحتلال قبرص دون استفزاز في عام ١٩٧٤، فقد يتساءل المرء لمَ نشرت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام على الجزيرة في وقت يرجع إلى عام ١٩٦٤ لوقف اعتداء القبارصة اليونانيين على القبارصة الأتراك. وما زالت حية في الذاكرة سياسة التخويف والطرد القسري التي مارسها القبارصة اليونانيون. فقد أُكره نحو ٠٠٠ ١٨٠ قبرصي تركي على العيش في مناطق محصورة لا تمثل إلا ٣ في المائة من الجزيرة.

٩٦ - واسترسل قائلا إن ممثل اليونان، وفقا لما وافق مصلحته، لم يذكر خطة التطهير العرقي الشائنة التي وضعتها القيادة القبرصية اليونانية في ذلك الوقت لحرمان القبارصة الأتراك من ضماناتهم الدستورية وإخضاعهم من خلال إعادة التوحيد مع اليونان — وبعبارة أخرى، كان الهدف اختطاف دولة قبرص. ويجدر أيضا تذكُّر أن أحد أهداف انقلاب عام ١٩٧٤ الذي حرض عليه النظام العسكري في اليونان كان ضم قبرص. وإنما كان تدخل تركيا في النهاية، بعد انتظار دام إحدى عشرة سنة، لمقاومة ذلك الانقلاب، بوصفها سلطة ضامنة تتصرف في حدود حقوقها بموجب اتفاق عام ١٩٦٠ للحيلولة دون ضم تلك الجزيرة. ولم يكن التدخل التركي بداية المشكلة، وإنما كان نتيجة حتمية بعد حوالي ٢٠ عاما من أعمال الاستفزاز التي قام بها القبارصة اليونانيون.

٩٧ - وأردف قائلا إن القبارصة الأتراك يعيشون حاليا في عزلة غير مقبولة فرضتها عليهم الدولة المعترف بها المزعومة. ويجري انتهاك حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك في هذه اللحظة ذاتها، وذلك بالعديد من القيود القاسية التي يفرضها القبارصة اليونانيون. ويؤمل أن يقدم المجتمع الدولي كامل دعمه للقبارصة الأتراك عن طريق الدخول في اتصالات تجارية واجتماعية وثقافية مباشرة معهم دون مزيد من الإبطاء. وأضاف إن تركيا على استعداد للتطلع إلى المستقبل، وقد شجعت القبارصة الأتراك على التصويت لصالح خطة التسوية الأوروبية لعام ٢٠٠٤. وتمشيا مع موقفها الإيجابي، شجعت كلا الجانبين على التوصل إلى اتفاق عادل ودائم في أقرب وقت ممكن على أساس بارامترات الأمم المتحدة الراسخة تماما في هذا الشأن.

٩٨ - وتابع كلامه قائلا إن منح مركز متساوٍ لكلا الشعبين واستمرار ضمان تركيا الفعال سيشكلان الأساس للحل. وإن وقف عزل القبارصة الأتراك وكفالة معاملة كلا الجانبين على قدم المساواة من قبل المجتمع الدولي، سيسهمان بالتأكيد في التوصل إلى تسوية شاملة تلتزم بها تركيا.

٩٩ - **السيد كودامـا** (اليابان): أشار إلى البيان السابق الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي جاء فيه أن مسألة خطف المواطنين اليابانيين قد حُلت، فقال

إن وفد بلده يود أن يضع الأمور في نصابها الصحيح حتى يمكن للجنة أن تقدر تماما جسامة مسألة الاختطاف العالقة وألا يضللها ذلك البيان. ففي عام ٢٠٠٤، عندما قام رئيس الوزراء الياباني آنذاك بزيارته الثانية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وافقت الجمهورية على إمكان عودة جميع الأفراد الخمسة لأسر الضحايا المختطفين إلى اليابان، وأن تبدأ على الفور فتح تحقيق جديد لوضع تقرير شامل عن المختطفين الذين تشغل سلامتهم الاهتمام.

١٠٠- واستدرك قائلا إنه لم تقدم أي أدلة ملموسة في المشاورات التي أُجريت لاحقا على المستوى العملي. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، اتفق الجانبان على الأهداف العامة والطرائق العملية للتحقيق في مسألة الاختطاف في اجتماعات عمل ثنائية، فما كان من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا أن أبلغت اليابان فيما بعد بوقف التحقيقات. ومنذ ذلك الإعلان المفاجئ لم تتلق اليابان أي معلومات أخرى و لم يتخذ ذلك البلد أي إجراء.

١٠١- ومضى قائلا إن اليابان تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المضي قدما وعلى الوفاء بما وعدت به ببدء التحقيق دون إبطاء. وقال إنه سيكون من دواعي تقديره أن يتفهم جميع المندوبين مشكلة الاختطاف وأن يقدموا الدعم لحلها. أما فيما يتعلق بماضي اليابان، فالأرقام المقدمة لا أساس لها نهائيا. واليابان تتعامل مع ماضيها بصدق واتساق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد دأبت على تكريس جهودها منذ أكثر من ٦٠ عاما من أجل تعزيز السلام والرخاء الدوليين وإبداء احترامها للديمقراطية وحقوق الإنسان.

١٠٢- **السيد جانغ إل هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يرفض مرة أخرى بيانا ملفقا ومضللا آخر من اليابان. وكما ذكر آنفا ينفذ بلده بدقة جميع الاتفاقات. وقد عاد جميع الباقين على قيد الحياة إلى ديارهم، وأُبلغت جميع المعلومات المتعلقة بالمتوفين إلى اليابان. وأضاف إن حكومته فعلت كل ما في وسعها، ولكن ماذا فعلت اليابان؟ و لم يرد أي ذكر لدور اليابان في الاتفاق. والحقيقة إنها عملت ضد جميع الاتفاقات و لم يبق شيء آخر يمكن فعله. أما فيما يتعلق بالماضي فقد ذكر ممثل اليابان أن الأعداد التي ذُكرت غير مدعومة بأدلة، ولكن واقع التاريخ يفيد بأن اليابان ارتكبت جرائم خطيرة ضد الإنسانية.

١٠٣- **السيد كوداما** (اليابان): قال إن وفد بلده لا يمكن أن يقبل الموقف الذي عرضه ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن مسألة حالات الاختطاف وماضي اليابان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.